

المبسوط في فقه الإمامية

[123] وأما يوجب الاحتياط فخمسة مواضع: من شك فلا يدري صلى اثنتين أم ثلاثا في الرباعيات وتساوت طنونه بني على الثلاث وتمم. فإذا سلم صلى ركعة من قيام أو ركعتين من جلوس، وكذلك من شك بين الثلاث والأربع. ومن شك بين الثنتين والأربع بني على الأربع فإذا سلم صلى ركعتين من قيام. ومن شك بين الثنتين والثلاث والأربع بني على الأربع. ثم صلى ركعتين من قيام، وركعتين من جلوس. فإن غلب في طنه في أحد هذه المواضع أحدهما عمل عليه لأن غلبة الظن في جميع أحكام السهو يقوم مقام العلم سواء. ومن سهى في النافلة بني على الأقل وإن بني على الأكثر جاز. وأما ما يوجب الجبران بسجدي السهو فخمسة مواضع: من تكلم في الصلاة ساهيا، ومن سلم في الأولتين ناسيا، ومن نسي التشهد الأول حتى يركع في الثالثة قضاؤه بعد التسليم وسجد سجدي السهو، ومن ترك واحدة من السجدين حتى يركع فيما بعدها قضاؤها بعد التسليم وسجد سجدي السهو، ومن شك بين الأربع والخمس بني على الأربع وسجد سجدي السهو، ومن أصحابنا من قال: إن من قام في حال قعود أو قعد في حال قيام فتلافاه كان عليه سجدا السهو، ومن شك في سجدي السهو أو واحدة منها فالأحوط أن يأتي بهما فإن انتقل إلى حالة أخرى لم يلتفت إليه، ومن سهى سهوين أو أكثر منهما بما يوجب سجدي السهو فليس عليه أكثر من سجدي السهو لأن زيادته يحتاج إلى دلالة. وإن قلنا: إن كل ما كان منه فيه سجدا السهو إذا اجتمع مع غيره لا يتداخل ووجب سجدا السهو لكل واحدة من هذه لعموم الأخبار كان أحوط. وسجدا السهو واجبتان فمن تركهما وجب عليه إعادتهما فإن تطاول الزمان ومضى لم يجب عليه إعادة الصلاة وأعادهما، وليس للطول حد إذا بلغه سقطت عنه الإعادة. ولا سهو على المأموم إذا حفظ عليه الإمام. فإن سهى الإمام وجب عليه سجود